نجاح العدالة والتنمية في السلطة وانعكاساته على الإسلام السياسي

عزت السيد أحمد
باحث في الدراسات الفلسفية

ملخص

يدور في الأفق الكثير من التساؤلات حول أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية والتقدم لقيادة تركيا منفردًا بالسلطة، خلاف ما كان لسلفه حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان(1)، الذي فاز في عام 1996م بأغلبية غير مطلقة(2)، فاضطر للتوافق مع تانسو شيلر زعيمة حزب الطريق القويم لتشكيل الحكومة مناصفة في الزمن لا في الفعل، فتسلّم السلطة عامًا واحدًا، ولم يطل به الأمر حَتَّى حُلَّ الحزب وحُظر أربكان ذاته من ممارسة العمل السياسي.

نجاح حزب العدالة والتنمية في السلطة

في غفلة من عين الزمن، رُبَّما، ورُبَّما بترقب، لاَ يهتم(3)، فاز حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الديني الإسلامي بأغلبية مطلقة في الانتخابات التشريعية؛ أي يمكنه تشكيل الحكومة منفردًا من دون شراكة أو وصاية، ويكون مسؤولًا عن مشروعه السياسي ومنفذًا له.

هنا نقطة البداية التي يجب الانتباه إليها جيدًا. أول مرة يصل حزب ذو توجه ديني إلى السلطة منفردًا في تركيا منذ نهاية عصر الخلافة. كان هناك أكثر من وصول جزئي، سنعود إلى ذلكَ بعد قليل، ولذلك كانت التجربة مبتورة، ناقصة، وعلى الرَّغْم من ذلكَ كانت غالبًا بل دائمًا تنتهي نهاية مفاجئة إقصائيَّة صريحة مع حظر الحزب وقادته. وهذا ما كان يحيط إحاطة كبيرة بنجاح حزب العدالة والتنمية. كانت المخاوف كبيرة جدًّا من الإجهاز على هذه الانتخابات بطريقة أو بأخرى كما كان يحدث في العادة.

ما الذي حدث؟

لقد أُديرت دَفّة الحكم بطريقة محنكة. لقد استطاعت الدولة أن تحقق نقلات مدهشة في أوقات قياسية. لقد استطاع الحزب الحاكم، العدالة والتنمية، من خلال نجاحاته المدهشة على مختلف الأصعدة والمستويات ولاسيّما الاقتصادية وحَتَّى السياسيَّة- أن يوسع دائرة حاضنته الشعبية أكبر بكثير جدًا مما كان يتوقع. بل وصلت نجاحات حزب العدالة والتنمية في إدارة البلاد على الصعيدين

رؤية تركية
2014 - 10
196 - 179

الاقتصادي والسياسي إلى درجة محرجة للخصوم الذين باتوا عاجزين عن تجييش الشَّارع ضده في كثير من المواقف.

لنقف عند أنموذج من التعليقات على النجاح الكبير ورُبَّما الباهر لحزب العدالة والتنمية في السلطة. وليكن ما كتبه حسين باكير، يقول في مطلع البحث: «تُشكل قصَّة نجاح حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي التركي أحد أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريًّا، ومن العناصر الأساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه بالانتخابات التشريعية والرئاسية لهذا العام والتي استطاع من خلالها اكتساح جميع منافسيه وخصومه وإحراج النُّخبة العلمانية والجيش ووضعهم في خانة ضيقة»[4].

ثلاث نقاط في هذه المقدمة تختصر المسافات كلها، الأولى النجاح الباهر للحزب في قيادة الدولة على الصعيد الاقتصادي. ومن البداهة بمكان أن النجاح الاقتصادي للدولة لا يمكن أن يتم ما لم يكن هناك نجاح سياسي واجتماعي على الأقل، ولذلك تابع حسين باكير على الفور قائلًا: «ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي، وهو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة، يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها»[5].

والنقطة الثانية نجمت عن الأولى وهي إعادة فوزه الكاسح غير العادي في الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومثل هذا الفوز لا يمكن أن يتم في مجتمع ديمقراطي لولا النجاح الباهر في إدارة شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يقود إلى النقطة الثالثة وهي إحراج الخصوم في الأحزاب والتكتلات الأخرى التي قادت البلاد على مدار عشرات السنين الماضية.

لا يرتهن نجاح أي حزب في السلطة على الصعيد الاقتصادي بانهيار سابق على تسلّمه السلطة، ولا يرتهن النجاح السياسي للحزب في السلطة بتدهور علاقات الدولة السياسية في الحكومة أو الحكومات السابقة. ولكنَّ النجاح الكبير والتقدم المتميز في أي من المسارين لا يمكن أن يكون إلا على أنقاض انهيار سابق، وتدهور سابق. وهذا ما كان

في حقيقة الأمر قبل وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة. إذن، هذا لا يعد مدحًا لنجاح الحزب من الناحية المنطقية، ولكنَّهُ يفتح باب التساؤل عن أسباب إخفاق الحكومات السابقة للأحزاب الأخرى في إدارة الدولة. وهذا موضوع يستحق وقفة أخرى على أيِّ حال.

قلنا إننا لا نمدح نجاح الحزب ونعني ذلكَ تمامًا، ذلكَ أن فرص نجاح أي حزب في إدارة الدولة تكون كبيرة إذا كانت بنى الدولة في حالة تدهور وانهيار، ولكنَّ بشرط أساسي وحيد هو إرادة النجاح والإخلاص في العمل. هنا يأتي دور الحزب، وهنا يجب ألا يُنكَر أنَّ هذا الشرط تحقق لحزب العدالة والتنمية، وعلميًّا ومنطقيًّا وأخلاقيًّا أقول: إن الحزب يؤدي واجبه ولا يتطوع في ذلكَ تطوعًا.

ما الذي حقّقه حزب العدالة والتنمية في ولايته الدستورية الأولى؟

يجيب حسين باكير، ويشهد بذلك الواقع شهادة تقطع دابر الشَّك باليقين: «استطاع الحزب في هذه الفترة النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة»[6]. ووفقًا لتقرير أعدَّه كريم بلدجي فقد «حقَّقت صادرات تركيا أرقامًا قياسية وهي تحطِّم الرَّقم تلو الآخر ووصلت إلى 100 مليار دولار، وقد نما الناتج المحلي الإجمالي خلال الأربع سنوات ونصف من 181 مليار دولار ليصل الى 400 مليار دولار. أمَّا معدَّل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم إلى حدود 5700 دولار. وبينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكِّل نسبة 2.6٪ منذ عام 1993م وحَتَّى عام 2002م، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل ومضاعف وسريع إلى 7.3٪ ما بَيْنَ عامي 2003 و2007م»[7].

ومما لا يمكن إغفاله أو تجاهله أنَّ تركيا تقدمت على الصعيد العالمي «لتحتل في عام 2007م المركز الـ17 بناتج إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا وإستراليا مباشرة بعد أن كانت تركيا تحتل المركز الـ26 في العام 2002م، بواقع 183 مليار دولار فقط»[8].

لم تتوقف عجلة النمو والنجاح منذ 2007، بل منذ 2003م وحَتَّى الآن، وإن بدأت فجوة تظهر بسبب التحديات، بل بسبب السعي لوضع حدٍّ لهذا النجاح في الآونة الأخيرة. ولنقف عند أنموذج من نوع آخر، مكمل لما سبق، «فاستنادًا إلى الأرقام تجاوز الإنتاج التركي من السيارات المليون سيارة في العام المنصرم 2013م. وتركيا بهذا المستوى من الإنتاج تتقدم لتحتل المركز الخامس في قائمة مصنعي السيارات الرئيسيين في أوروبا... ويجعل قطاع صناعات السيارات التركي يساهم بنحو 21٪ من إجمالي قيمة الصادرات الصناعية التركية إلى الأسواق الخارجية التي بلغت في العام المنصرم 2013 حدود 150 مليار دولار».

ويتابع كاتب المقال جاسم العطاوي قائلًا: «وفي موضوع إنجازات الاقتصاد التركي ونجاحاته على مستوياته كافة، تتحدث الصحافة الأوروبية –هذه الأيام– عن خطط تركية لدخول سوق النقل الجوي الأوروبي على شكل قوي... هذه الصحافة تشير في هذا المجال إلى مشروع كبير لدى الحكومة التركية لبناء مطار ضخم في شمال

البلاد ينتظر أن يكون منافسًا خطيرًا لأكبر مطارين الآن في أوروبا؛ مطار فرانكفورت الألماني، ومطار شيخيبول الهولندي»[9].

وبعدما كان الناتج المحلي 414 مليار دولار في عام 2007م، واثبًا من الـ158 مليار دولار في عام 2002م، تضاعف مرة

تجاوز الإنتاج التركي من السيارات المليون سيارة في العام المنصرم 2013م. وتركيا بهذا المستوى من الإنتاج تتقدم لتحتل المركز الخامس في قائمة مصنعي السيارات الرئيسيين في أوروبا

ثانية «في السنوات الأخيرة ليصل إلى 850 مليار دولار»[10]؛ أي أن الناتج المحلي قد تضاعف أكثر من خمس مرات خلال أقل من عشر سنوات، وهي سنوات حكم العدالة والتنمية.

حسنًا، إنَّ مسألة الإحصاءات والبيانات أمرٌ سيطول بنا. وهي ليست مستعصية على أيِّ حال. يمكن لمن يريد التَّحقُّق أن يجدها بسهولة. حسبنا منها ما وقفنا عنده من صورة عامَّة تعطي تصوُّرًا واضحًا عن مدى النَّجاح الباهر الذي حقَّقه حزب العدالة والتَّنمية في قيادة الدَّولة خلال نحو عشر سنوات متتالية من وصوله إلى السُّلطة؛ سلسلة النجاحات بدأت منذ السَّنة الأولى، واستمرَّت في تصاعد مضطرد مدهش سنة فأخرى على مختلف الأصعدة والمستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتنموية...

هذه نتيجة وصول الإسلام المعتدل إلى السُّلطة. فماذا كانت نتيجة هذه النَّتيجة؟ لنقل بصيغة أوضح: ما انعكاسات هذا النَّجاح على صعيد نظرة العالم؛ على المستويين الشعبي والرسميِّ؟

ردود الفعل على فوز الحزب في الانتخابات

لعَلَّه من المستحسن قبل بيان هذه الانعكاسات أن نقف عند ردود الأفعال الأولى على فوز الحزب بالانتخابات على المستويين الشعبي والرسمي على الصعيد العالمي لما لذلك من أثر في توضيح الانعكاسات، وما ترتب عليه من سلوكات وإجراءات.

أولًا: على المستوى الشعبي

لا يمكننا أن ننكر أن فوز حزب العدالة والتنمية فوزًا تام الأركان قد ولَّد ابتهاجًا في الأوساط الشعبية في العالم الإسلامي، رُبَّما في العالم العربي خاصة أكثر من غيره؛ بحكم العلاقة التاريخية والبعد الديني في آن معًا. هي العاطفة الشعبية التي تحكمها المشاعر الصادقة بغض النظر عما تستند إليه من معرفة سطحية أو عميقة. ومما كان عاملًا مساعدًا إلى حدٍّ كبير في تأجيج مشاعر الفرح والابتهاج في الشارع الإسلامي هو أنَّ هذا الفوز الصَّريح المخوِّل بتشكيل حكومة من دون أي شراكة قد جاء بعد الإخفاقات السَّابقة لأسلافٍ العدالة والتنمية في مثل هذا الفوز على امتداد عشرات السنين، لأسباب سنأتي عليها بعد قليل. إلى جانب الانقلابات على فوز الأحزاب الإسلامية في العالم العربي عدة مرات.

ثانيًا: على مستوى الأنظمة الإسلامية

الأنظمة الإسلامية ليست بحاجة أبدًا لمن يعرفها الإسلامَ، ولا هي بحاجة لمعرفة

نتائج تجربة فوز حزب إسلامي بالسلطة. إنها تعرف كلَّ شيءٍ تقريبًا.

بعيدًا عن نظرية عمالة أنظمة العالم العربي والإسلامي، أو كونها رهينة للغرب أو تابعة له بصيغة أو بأخرى... لن نعدّ ذلكَ صحيحًا افتراضًا. إن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي كلها من دون استثناء هي: إما أنظمة استبداديَّة أو تفرديَّة أو غير تداولية للسلطة... ولن نتحدث عن تبعية بعضها للخارج تبعية شبه مطلقة لحراسة مصالح الخارج على حساب مصالح الشعب والدولة والأمَّة.

إذن هذه الأنظمة ليست بحاجة إلى معرفة نتائج فوز حزب إسلامي بالانتخابات، وليست بحاجة إلى ترقب نتائج هذا الفوز. لقد كشفت الآونة الأخيرة حقيقة تكاد تكون عصيَّة على الطعن أو الشك وهي أنَّ فزّاعة التطرف الإسلامي، والخوف من فوز أي حزب إسلامي بالسلطة... صناعة أنظمة الدول الإسلامية أكثر مما هي صنيعة العالم الغربيِّ، لأنَّ فرص فوز أيِّ حزب إسلامي بأي انتخابات ديمقراطية وفرص نجاحه في إدارة الدولة أكبر من فرص أكبر الأحزاب غير الإسلاميَّة. ولذلك كان فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي الاتجاه في تركيا فوزًا بالأغلبية صدمة صاعقة للأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي ومنها العربيَّة، ورُبَّما العربيَّة أكثر من غيرها. لم تكن هناك أي فرحة إلا على صعيد التهاني البروتوكوليَّة والمجاملات أمام شعوبها برسائل إعلاميَّة ظاهريَّة غير حقيقية.

قد يعترض معترض بأن هذا الكلام غير صحيح، لأنه لو كان الأمر كذلكَ لما فتحت هذه الدول ولاسيّما العربية أسواقها أمام السلع التركية. الاعتراض صحيح شكلًا. ولكنّ هل هذه الدول هي التي فتحت أسواقها أمام الاقتصاد التركي أم أن الاقتصاد التركي غزا أسواقها لأسباب كثيرة يمكن الرجوع إلى السياسيين والاقتصاديين

لقد كشفت الآونة الأخيرة حقيقة تكاد تكون عصيَّة على الطعن أو الشك وهي أنَّ فزاعة التطرف الإسلامي، والخوف من فوز أي حزب إسلامي بالسلطة... صناعة أنظمة الدول الإسلامية أكثر مما هي صنيعة العالم الغربيِّ

فيها؟ فرق كبير بَيْنَ أن تفتح الدول أسواقها وبَيْنَ أن تُغزى هذه الأسواق.

ثالثًا: على مستوى الأنظمة الغربية

من غير الممكن المساواة بَيْنَ الموقف المعلن والموقف المخفي على مستوى الأنظمة الغربية وحَتَّى الإسلامية التي سنقف عندها بعد قليل. الموقف الباطن أو المخفي يظل في إطار التكهن والتوقع على ضوء مؤشِّرات وقرائن وتاريخ...

كان المعلن منها هو الترحيب بالوصول الديمقراطي لحزب إسلامي إلى السلطة. الأمر منطقي تمامًا. ولكنَّ في حقيقة الأمر كان لدى الغرب رغبة عارمة وتوق لمعرفة نتائج فوز حزب إسلامي بالسلطة وما سيؤدي إليه هذا النجاح من تقبّل لدى الناس، من قدرة على قيادة الدولة... ومعرفة الوهم الذي ينتشر انتشار النار في الهشيم القائم على زعم أن الإسلاميين إذا وصلوا إلى السلطة فإنهم سيقفلون وراءهم باب الديمقراطية إلى غير رجعة. جملة من التجارب أراد الغرب أن

يخوضها في معرفة ماذا يعني فوز حزب إسلامي في السلطة؟

هنا في الحقيقة ندرك سبب السماح لهذا الفوز وعدم الانقلاب السريع عليه كما كان يحدث فيما قد سلف في تركيا وفي الدول العربيَّة. نعلم أنَّهُ لم يُسمح أبدًا باستمرار نجاح أيِّ حزب إسلاميٍّ بالسلطة إثر فوزه الديمقراطي في أيِّ دولة عربيَّة وحَتَّى في تركيا ذاتها سابقًا. ولكنَّ هذه المرة كان الأمر في غفلة عن عيون الرقباء كما ألمحنا سابقًا لأسباب وظروف تاريخيَّة متعددة من جهة أولى، ومن جهة ثانية أراد الغرب للتجربة أن تستمر ليقوم بتجارب المعاينة الفعلية للفوز. كانت تركيا أفضل أرض لهذه التجربة لأسباب ثلاثة هي:

أولًا: تركيا دولةٌ أوروبية، وهي الدولة الأوربية المسلمة الوحيدة. ولعَلَّ الغرب الأوروبي على نحو خاصٍّ فرح بنجاح حزب إسلامي في تركيا أكثر من الجميع للتخلص من أزمة وصداع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا أحد ينسى قول الرئيس الفرنسي جاك شيراك، إن لم تخنّي الذاكرة، عندما قال: إذا انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فلا أستبعد السماح بانضمام ماليزيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: هي دولة متجذرة العلمانية، بما يعني احتمالات ولادة عقبات غير منتهية أمام الحزب في السلطة.

ثالثًا: العلمانيَّة محميَّة بالجيش دستوريًّا، بما يعني أنَّهُ في أيِّ لحظة يمكن للجيش أن يعيد الأمور إلى نصابها إذا اقتضى الأمر.

وهذه الأسباب الثلاثة غير متوافرة في أي دولة إسلاميَّة أخرى في العالم. وهذا يعني ضمنًا أن الأمور تحت السَّيطرة ولا خوف أبدًا من أيِّ تداعيات. ولذلك تحديدًا، في ظنِّي، كان التَّراخي الغربي في التَّعامل مع فوز حزب العدالة والتنمية ومع نجاحاته في المراحل الأولى. ولكنَّهُم لم يدركوا أنَّ هذا النَّجاح كرة ثلج تتدحرج.

انعكاسات نجاح الحزب في السلطة

كرة الثلج التي تدحرجت وراحت تكبر على نحو مدهش رُبَّما غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديث، ورُبَّما في تاريخ الدول الإسلامية الحديث باستثناء الظاهرة الماليزية... لم تكن مدهشة، كانت مثيرة للإعجاب والتقدير ولكنَّهَا لم تكن غير متوقعة، وهذا السبب عينه كان المحدد لانعكاسات نجاح حزب العدالة والتنمية في السلطة، وقد بدا ذلكَ في محور أساسي وإن تعددت مسارات تطبيقه. ولا نستبق القول إذا كثفنا هذا المحور هنا بالقول إنَّ انعكاسات هذا النجاح الباهر، بل حَتَّى ولو كان نجاحًا عاديًّا، تركزت في عدم السماح بتكرار تجربة نجاح القوى الإسلامية في السلطة. بل وعدم السماح لها بالوصول إلى السلطة مرَّة أخرى.

أولًا: تزايد صعود فوبيا الخلافة الإسلامية

لقد صار نجاح حزب العدالة والتنمية على مختلف الأصعدة ولاسيّما الاقتصادي منها مضرب المثل في العالم الإسلامي والعربي على نحو خاصٍّ. مضرب المثل بمعنيين: أولهما بمعنى أنه نجاح يستحق الإشادة والتقدير لحزب حاكم مهما كانت طبيعته وخلفيته. وثانيهما بمعنى أنه حزب ذو بعد إسلامي لا يلامس مشاعر المجتمع الإسلامي كما يقولون، وإنما يعبر عن طموحات هذه

المجتمعات الإسلاميَّة بأن تكون ممثلة بأحزاب قادرة على إثبات حضورها السياسي ودحض الادعاءات والشائعات التي يتم ترويجها عن عجز الإسلام أو الإسلاميين في قيادة الدولة قيادة ديمقراطيَّة.

الحقيقة أنَّ هذا النَّجاح لم يكن صدمةً ولا مفاجئًا لأنظمة الحكم في الدول الإسلاميَّة؛ لأنَّهَا كانت متوقَّعة ورُبَّما لا يُتوقَّع سواها، ولذلك كانت صاعقة ووبالًا على هذه الأنظمة التي ما فتئت تحارب الأحزاب والحركات ذات الصبغة أو النزعة الإسلامية بدعوى الإقصائية، ودعوى العجز عن إدارة الدولة، ودعوى فصل الدين عن الدولة، وغير ذلكَ من الدعاوى. على أنَّ من أطرف الذرائع في محاربة الأحزاب الإسلامية أن الأحزاب الإسلامية تسعى إلى السلطة، وكأن الأحزاب العلمانية والقومية والإلحادية تسعى بَيْنَ الصفا والمروة على حد تعبير الإعلامي فيصل القاسم.

كانت هذه التجربة الناجحة صاعقةً ووبالًا على الأنظمة العربية والإسلامية وحَتَّى العالمية؛ لأنَّهَا أثبتت بطلان ادعاءاتها أن الأحزاب الإسلامية ديكتاتورية، أو غير ديمقراطية، أو إقصائية... فالنجاح المدهش لحزب العدالة والتنمية هو الذي جعله يكرر فوزه بقوة لا إقصائيته غيره ولا استبداديته التي ظلَّت الأنظمة العربية والإسلامية والعالمية تكررها من خلال أبواقها على مدار عشرات السنين الماضية.

صمت العالم وصمتت الأنظمة العربية والإسلامية مرغمين على نجاح هذه التجربة، وتعاملوا معه بمداراة ومراعاة في الظاهر، فيما الباطن كان يضمر غير ذلكَ في أغلب الظن. لا ندري حقيقة ماذا كان يدور في الكواليس من مخططات وأفكار. ولكنَّ الظاهر كان يدل على تقبّل غير مؤكّد، نقول تقبّل غير مؤكّد؛ لأنَّ الاتحاد الأوروبي فرح بألم: فرح لأنه اعتقد أن تركيا خرجت من المنظومة الأوروبية وتراخت أو تناست تركيا فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وألَمَ من نجاح التجربة الإسلامية في السلطة، وهو الخوف الواخز للأوروبيين على مدار العقود السابقة. ودليلنا على جمع الفرح بالألم بهذا الفهم أنَّ أوروبا لم تتقدم خطوة نحو تركيا في موضوع الاتحاد الأوروبي. وهذا موضوع يحتاج إلى وقفة خاصة على أيِّ حال.

ما لم يكن بالحسبان أبدًا هو الربيع العربي الذي جاء بعيدًا عن التوقعات الغربية على الأقل. وقلب الموازين. وقفت أوروبا وأمريكا مع طلائع الربيع في تونس ومصر وربَّما ليبيا وقفة التجريب لا وقفة المناصرة الحقيقية

ولكنَّ ما لم يكن بالحسبان أبدًا هو الربيع العربي الذي جاء بعيدًا عن التوقعات الغربية على الأقل. وقلب الموازين. وقفت أوروبا وأمريكا مع طلائع الربيع في تونس ومصر وربَّما ليبيا وقفة التجريب لا وقفة المناصرة الحقيقية. وترقبت النتائج لتبني على أساسها إستراتيجياتها. يمكن القول إن كانت وقفت بصدق مع الربيع العربي في أوائله ولا بأس في ذلك. ولكنَّ ما حدث بعد ذلكَ يؤكد ندم الغرب على هذه الوقفة الداعمة إن كانت صادقة أو تجريبية خادعة. فقد كانت المؤشرات كلها في تلك البدايات توحي بتقدم الأحزاب والحركات والاتجاهات الإسلامية. هنا ظهرت كوامن الغرب والأنظمة العربية من انعكاسات نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا، وكان القرار الضمني القوي المتوافق عليه بَيْنَ الأنظمة العربية على الأقل والأنظمة الغربية:

أولًا: لا يجوز أن يكون نجاح حزب العدالة والتنمية قدوة للجماهير في العالم الإسلامي.

ثانيًا: لا يجوز أن تعمَّم تجربة نجاح حكم الإسلاميين في البلدان الإسلامية مهما كلف ذلكَ من ثمن...

ثالثًا: لا يجوز السماح لأي حزب أو حركة أو اتجاه إسلامي أن ينجح في السلطة إذا استطاع الوصول إليها.

رابعًا: يجب أن تظلَّ الأحزاب الإسلاميَّة ملاحقةً محاربةً مدانةً بالشيطنة والاستفراد بالسلطة والإرهاب وما إلى ذلكَ من تهم وتشويه وتشنيع.

«على الرَّغْم من أنَّ الخلافة ليست نظام الحكم الإسلامي الوحيد، ولا الواجب، ولا النافل... -بل هي نظام حكم من عشرات أنواع أنظمة الحكم التي لا تتعارض مع الإسلام ولا يعارضها الإسلام- إلا أنَّها تظل الصُّورة الرمزية لمجد الأمَّة ووحدتها في الذهنيَّة الإسلامية قاطبةً، وتظل مطمحًا يداعب أخيلة المسلمين دائمًا لا بوصفه صورة من الماضي وإنما بوصفها مخرجًا للأمة من ضعفها وهوانها ومحنها وترديها وتدهورها وتشرذمها وتتالي هزائمها المخزية على مدار أكثر من قرن... وأرجو أن لا نعجب من سلسلة المخازي هذه، فهي الحقيقة التي يعيشها العرب والمسلمون ويعانون شديد المضض؛ المادي والمعنوي»[11].

إنَّ نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا هذا النجاح الباهر أحيا في قلوب الكثيرين فكرة الخلافة الإسلامية، وأعاد إلى الأذهان تركيا المسلمة وعودتها إلى الصف الإسلامي بعد تغريبها في المسار الغربي عشرات السنين. ولقد أدرك الغرب هذه الحقيقة تمامًا، الأمر الذي أعاد تصعيد فوبيا الخلافة الإسلامية في العقلية السياسية الغربية. «الخلافةُ الإسلامية هي البعبع الذي يخاف الغرب من انتشار فكرته بَيْنَ المسلمين أكثر مما يخاف من المسلمين... ولذلك استنفرت

أمريكا كلَّ جهودها والعالم معها وأحداث الحادي عشر من أيلول للقضاء على الخلافة في أفغانستان على الرَّغْم من أنَّها لا تهش ولا تنش... ولكنَّ فكرة أنَّ هناك خلافة إسلاميَّة قائمة يجلب الضَّجر والقلق والأرق والصداع والسرطان للغرب»[12].

لم يكد الغرب يهنأ بالقضاء على الخلافة الإسلامية في أفغانستان حَتَّى عاد ظلها يخيم على المسلمين في المجتمع الإسلامي من جديد بنجاحات حزب العدالة والتنمية في تركيا. لقد تعامل الغرب بهدوء ودهاء مع ذلكَ، ولكنَّهُ من المتعذر تصديق أنَّهُ لم يرتسم في مخيلاته عشرات المخططات لوضع حدٍّ لهذه الظاهرة في تركيا ذاتها وفي أي دولة أخرى مسلمة. وهذا ما سنكشف عنه في الفقرة التالية.

أن يخاف الغرب من الخلافة الإسلامية فهذا هو الأمر المنطقي، ويصعب بل يتعذر تخيل خلافه. ولكن أن تكون أنظمة الدول المسلمة هي التي تتوجس الهواجس من الخلافة ومن نجاح الأحزاب والحركات الإسلامية وتصل مخاوفهم من ذلكَ إلى حدِّ الهستريا فهذا ما لا يمكن توقعه، ولكنَّهُ الحقيقة. بل لقد وصلت الصفاقة ببعضهم إلى حد التصريح بأنَّ مخاوفهم من صعود دولة الخلافة أو نجاح الإسلاميين هو أن الإسلاميين يهددون أمن إسرائيل؛ الطفل المدلل للغرب عامَّةً والولايات المتحدة خاصَّة. وأشد من برز على لسانهم هذا التصريح الوقح مسؤولو النظام السوري، فمنذ نحو عام وعلى شاشة التلفزيون السوري الرسمي قال أحد مفكري النظام أو منظريه: «إنَّ الإسلاميين إذا هزموا نظام الأسد فإنَّهُم سيشكلون خطرًا على إسرائيل، سيحررون القدس»[13]. وبعد ستة أشهر من ذلكَ تقريبًا جاء وليد المعلم ليحذر العالم من أنَّهُ إذا سقط نظام بشار فإنَّ الخلافة الإسلامية ستعود[14]!!

إذن نجاح حزب العدالة والتنمية لم يكن محض براعة في إدارة الدول وتحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، وتطور في العلاقات السياسية وفتح آفاق جديدة أمام الأتراك في التنمية والازدهار والتطور العلمي... فهذا على ما بدا ويبدو على الرَّغْم من كل ما فيه من مظاهر حضاريَّة أمر غيرَ مسموح به؛ لأنه يفتح آفاقًا غير مرغوب فيها ولا مقبولة عند الغرب ولا عند أنظمة الحكم في العالم الإسلامي عامَّةً والعربي خاصةً. ولذلك توافق الغرب مع أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي على النقاط الأربع التي سلف الحديث عنها، وهي: عدم جواز تمرير نجاح حزب العدالة والتنمية وعدم السماح بأن يكون قدوة، وعدم جواز تعميم نجاح هذه التجربة أو تكرارها ورُبَّما عدم السماح بوصول أي حزب أو حركة إسلامية إلى السلطة، ورُبَّما أيضًا العمل على إبقاء الأحزاب والحركات الإسلامية قيد الملاحقة والمطاردة والشيطنة.

ثالثًا: محاولة إسقاط العدالة والتنمية

في 28 مايو 2013م بدأت حملة احتجاجات سميت (أحداث منتزه تقسيم). أساسها أنَّها احتجاج على عزم الحكومة إزالة أشجار من ميدان تقسيم، وإعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية هدمت عام 1940م. لا اعتراض على الاحتجاجات من جهة المبدأ، ولا اعتراض على السبب الذي له،

فهذا حق أيضًا. ولكنَّ المفترض أن منطقة منتزه تقسيم هي التي تشهد الاحتجاجات. حسنًا سنفترض أنَّ أشجار المنتزه مثل أطفال درعا تعاطف معها المتظاهرون من أهالي إسطنبول، وأنقرة، وإزمير، وموغلا، وأنطاليا... أمر غريب، سنقبل به جدلًا. ولكن سرعان ما اتسع نطاق الاحتجاجات لتشمل الاعتراض على سياسات الحكومة مع انضمام مدن أخرى للتظاهر. هنا يبرز السؤال بالضرورة. كانت الصحافة العالمية كلها تشيد بنجاحات سياسة الحكومة المدهشة على مختلف الأصعدة والمستويات وارتفاع مستوى دخل الفرد غير المسبوق ولا المتوقع!! الاحتجاج يكون على الإخفاق لا على النجاح. ظاهرة غير مسبوقة بكل تأكيد. حتى أحداث تقسيم كانت النجاحات متتالية ولم تتوقف. فما الذي حدث؟

موالو بشار الأسد عدّوا ذلكَ احتجاجًا من الشَّعب على موقف أردوغان من النظام السوري. تفسيرٌ ساذجٌ، وإن كان لا يستحقُّ الذكر في سياق البحث إلا أنَّهُ من الضروري التذكير به، بل من الضروري التذكير بتصريح وزير الإعلام السوري الذي لا يمكن أن يسبقه بالطرافة والغرابة المدهشة موقف أو تصريح رُبَّما عبر التاريخ، فقد قال: «إنَّ رجب طيب أردوغان يقود بلاده بأسلوب إرهابي. وأضاف أن مطالب الشعب التركي لا تستحق (كل هذا العنف) وأنَّهُ على أردوغان التنحي إن كان عاجزًا عن اتباع وسائل غير عنيفة»[15]. أمَّا التَّعليقات الدولية فقد تفاوتت بَيْنَ النصح والوعظ وبَيْنَ الإدانة الخفيفة أو حَتَّى القوية، ولكن ليس بقوة إدانة وزير إعلام النظام السوري بحال من الأحوال.

توافق الغرب مع أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي على النقاط الأربع التي سلف الحديث عنها، وهي: عدم جواز تمرير نجاح حزب العدالة والتنمية وعدم السماح بأن يكون قدوة، وعدم جواز تعميم نجاح هذه التجربة أو تكرارها

هل كانت هذه الأحداث موجهة من الخارج؟

لا أدري، ولا أجزم، ولا أدعي، وليس لدي وثائق ولا أدلة على هذا الكلام. قد يكون مصادفةً توافق الاحتجاجات مع نوايا دولية محددة لإسقاط التجربة التركية. وقد يكون مصادفة قرار الحكومة بإزالة الأشجار في المنتزه مع احتقان بعض الفئات الاجتماعية -قلَّت أو كثرت- من الحزب أو الحكومة، وكان ذلكَ القرار فرصة للتنفيس عن هذا الاحتقان.

لنتفق مع ما يقوله أحمد يوسف من أنَّ «ما يعكسه الشَّارع التُّركي من مظاهرات يمكننا وصفه بأنَّهُ تفريغ شحنات الكبت المتدفق لدى المعارضة التركية على الأخص (اليسارية) منها والتي تكنُّ العداء لحزب العدالة والتنمية، ليست فقط كونها معارضة لإجراءات حكومة صاحبة نجاح أو إخفاق بل معارضة إيديولوجية على خَلفية الحزبَ الإسلامية المعروفة»[16]. بل دعونا نتجاهل أيضًا الخلفية الإسلاميَّة للحزب الحاكم. ولكنَّ الذي لا يمكن تجاهله ولا تجاوزه هو أنَّ هذه الأحداث كانت بداية تأزُّم وضع الحكومة أو الحزب الحاكم في

قد يكون مصادفةً توافق الاحتجاجات مع نوايا دولية محددة لإسقاط التجربة التركية. وقد يكون مصادفة قرار الحكومة بإزالة الأشجار في المنتزه مع احتقان بعض الفئات الاجتماعية

السلطة، وبداية مسلسل التَّضييق عليه من قبل أطراف متعددة، وتدحرج العقبات أمامه والعراقيل... وصولًا إلى شيطنته على طريقة شيطنة الإخوان المسلمين في مصر، آخرها تعليقًا على تفجير مركز أمن القاهرة يوم الجمعة 24/ 1/ 2014م، قال نائب وزير الداخلية المصريّ: «إنَّ تركيا ضالعة بهذا التفجير».

ولذلك لا يمكن إلا أن نرى في أحداث تقسيم بداية المسلسل. وكانت الحلقة الثانية الأكثر ظهورًا في كانون الأول/ ديسمبر 2013م من خلال حملة اتهامات بالفساد لمسؤولين كبار بينهم أبناء وزراء، ورجال أعمال وشخصيات بارزة في حزب العدالة والتنمية[17]. ومن المؤكَّد أنَّ هذه الأزمة التي تعرَّض لها الحزب كما يقول الدكتور جرابعة «تكاد تكون الأعنف منذ بدأ الحزب بالهيمنة على المشهد السياسي في عام 2002م»[18].

يرى الكثيرون ومنهم الدكتور جرابعة أنَّه كان يمكن لهذه الأزمة أن تمر بخير ولا تحدث جدالًا واسعًا «لولا الصراع الذي اندلع على أثرها بَيْنَ حزب العدالة والتنمية وأنصاره من جهة، وجماعة فتح الله غولن من جهة أخرى، إذ ينتمي الطرفان إلى حركات الإسلام السياسي التركي»[19].

لا يمكن أن ننكر أن لهذا الخلاف أو الصراع تأثير في ذلكَ. ولكن سيكون ذلكَ صحيحًا لو لم نكن أمام سلسلة من العقبات والعراقيل التي يصعب تصديق المصادفة التوافقية فيها. ولا يمكن أن ننكر أن أحداث تقسيم لها أثر في انخفاض السياحة وتراجع الليرة أو تراجع البورصة... ولكن لا يمكن أن نتخيل ضخامة الأثر لولا ضخامة الضخ الإعلامي. لا نريد أن نهمل الآثار المنطقية لمثل هذه الأحداث فلها مفعولها بكل تأكيد. ولكن مرَّة أخرى: أي مصادفة تتالى في سلسلة الأحداث والتغيرات المؤدية إلى انهيار شعبية الحزب قبيل الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة بنحو سنة؟ وبعد سلسلة نجاحات مدهشة على مدار أكثر من عشر سنوات؟

لقد تنوعت مظاهر الأزمة وميادينها ولم تقف عند ميدان واحد، «فبعد انخفاض سوق الأسهم التركية بما يقارب الـ20٪ من قيمتها، وانخفاض القيمة السوقية للشركات التركية المدرجة بـ49 مليار دولار في اليوم الأخير من العام الماضي، يبدو أنَّ المؤشِّرات الأوليَّة بدأت تنضج لهروب رؤوس الأموال من تركيا. وهذا إن حصل سيتبعه بداية تباطؤ حاد في النمو التركي ما قد يكلف الحكم التركي الحالي سلطته»[20]. ويجب ألا ننسى هنا أبدًا أنَّ الاقتصاد التركي «مثله مثل كل الدول الناشئة يبقى مرتبطًا كثيرًا بالاستثمارات الأجنبيَّة، وقد تأثَّر كثيرًا بسياسة التقييد النقدي التي تفرضها الولايات المتحدة منذ منتصف العام الماضي»[21].

إنَّ أعمدة العجلة الاقتصادية متشابكة مع بعضها ومع كل ميادين الدول. ولذلك كان من الطبيعي أن تمتد هذه التراجعات لتطال

كل الكيان الاقتصادي، «فتراجعت قيمة الليرة التركية من 2.04 إلى 2.18 مقابل الدولار خلال نصف شهر، كما تراجعت بورصة إسطنبول بأكبر نسبة لها منذ آب 2012م. كذلكَ أدَّت فضيحة الفساد لإفقاد تركيا السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها في موضوع استقرار الأسواق والإدارة الجيدة للاقتصاد منذ 10 سنوات حتى الأمس القريب»[22]. «وساهمت الأزمة السياسية في زيادة المخاوف من الثغرات التي تعاني منها البلاد، مثل: ارتفاع العجز العام إلى أكثر من 7 في المئة والتضخم إلى 6.2 في المئة عام 2012، و7.4 في المئة عام 2013م»[23].

إنّ أعمدة العجلة الاقتصادية متشابكة مع بعضها ومع كل ميادين الدول. ولذلك كان من الطبيعي أن تمتد هذه التراجعات لتطال كل الكيان الاقتصادي، «فتراجعت قيمة الليرة التركية من 2.04 إلى 2.18 مقابل الدولار خلال نصف شهر

الحقيقة التي يجب أن ندركها جيدًا أن المسألة ليست مسألة أزمة عارضة أو طارئة. إنَّ المجتمع الدولي والأنظمة العربيَّة والإسلاميَّة لا تقبل أصلًا وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، فكيف يمكن أن تسمح بوجود حزب إسلامي ناجح في السلطة يكون نبراسًا للشعوب الإسلامية؟! ولذلك لا عجب إذا وجدنا من يكتب أنَّ «أكثر من 15 خطابًا متلفزًا في أسبوع واحد، لم تنفع رجب طيب أردوغان حَتَّى الآن في تهدئة الجمهور التركي أو أسواق تركيا المالية»[24].

المشهد الحاصل في تركيا، أو المرجو والمخطط له، لا يختلف عن أي مشهد في العالم الإسلامي في جوهره.

الخطوة الأولى والأساسية شق الصف، «فإنَّ انقسام النخبة أو خسارة تحالفات مهمة وفعالة قد يؤثر بصورة مباشرة في أداء الحركات الاجتماعية وقدرتها على التفاعل مع التغيرات السياسية»[25].

الخطوة الثانية اختيار الوقت المناسب لتفجير المشكلات والأزمات «فتوقيت الكشف عن قضايا الفساد، وتصدع العلاقة بَيْنَ حزب العدالة والتنمية ـ جاء ـ بالتزامن مع اقتراب موعد ثلاثة استحقاقات انتخابيَّة تبدأ في آذار/ مارس هذا العام...»[26].

الخطوة الثالثة الوقت المناسب كان إذن قبيل الاستحقاقات الانتخابية المتتالية حَتَّى لا يكون أمام الحزب ما يكفي من الوقت للترقيع والتصحيح، وحَتَّى تظل الصورة السلبية، إن كانت صحيحة أو خاطئة مفبركة، في ذهنية الناخب التركي، الأمر الذي يعني احتمالية كبرى لإخفاق الحزب في الفوز بالاستحقاقات الانتخابية. وهذا ما «دفع عددًا من المتابعين للشأن التركي إلى توقع انتهاء هيمنة حزب العدالة والتنمية، ولا سيما زعيمه رجب الطيب أردوغان على المشهد السياسي التركي، وربَّمَا إعادة رسم المشهد السياسي التركي بكامله»[27].

الخطوة الرابعة تهيئة الظروف المناسبة لإحياء دور العسكر ضمن مباركة شعبية وصمت دولي، وهذا ما لم يستبعده بعض أو كثير من المحللين والمخططين، وربَّمَا كانت التجربة المصرية نبراسًا يقتدي به من يفكر في مثل ذلكَ أو يخطط له.

هذا تصوُّرٌ نظريٌّ لمؤامرة. رُبَّما لا تكون هناك مؤامرة. ولكن إذا كانت كلُّ المؤشِّرات تقول إنَّ هناك مؤامرة فلماذا ننكر المؤامرة؟ هذا من جهة، ومن جهة ثانية ترتبط المؤامرة في ذهنيتنا بالنذالة. حسنًا، ولم لا؟ هي نذالة صاحب المصلحة. إن المتضررين من نجاح الإسلاميين في السلطة يخططون لتحقيق مصالحهم، بإمكانكم أن تسموا ذلكَ مؤامرة، وبإمكانكم أن تسموه ضمان أو تحقيق مصالح. سمُّوا ذلكَ ما شئتم، المهم الفعل على الأرض. لقد أشار رجب طيب أردوغان غير مرة إلى وجود أيد لأطراف خارجية فيما يحدث في تركيا. وفي أواسط كانون الثاني/يناير 2014م ثارت فضيحة ضلوع بعض الدول الأجنبية في بعض الأحداث التركية المعرقلة للنشاط الاقتصادي. حسنًا سنقول مع القائلين: إنَّ السياسيين يلقون اللوم على الخارج لدى أي أزمة يواجهونها مع شعوبهم. فهل ينفي ذلكَ وجود مؤامرة على وصول الإسلام السياسي إلى السلطة؟

لا نريد أن نستطرد في تأكيد حقيقة وجود المؤامرة فهي عصية على الدحض. ولكن ثَمَّة من يستنكر القبول وهذا شأن لا يخص القائل به؛ لأنه يبني عليه معطيات قد تكون مدمرة. وثَمَّة من يرفض الاستسلام لذلك، وهذا واجب. وثَمَّة من يرى أنَّهُ طالما أن المؤامرة موجودة ونحن ضعفاء فمن الأحسن الاستسلام، وهذا ما لا ينبغي أن يكون.

إن النَّظر إلى ما يحدث في تركيا لإجهاض التجربة الناجحة لحزب إسلامي في السلطة بعيدًا عن المؤامرة يضيع الكثير من فرص فهم حقيقة ما يحدث، وفرص فهم كيفية مواجهته. وفي الوقت ذاته فإنَّ القول بأنَّ المؤامرة فقط هي وراء ما يحدث يقود الحزب والسلطة إلى ارتكاب حماقات وأخطاء سيكون من الصعب علاجها بدءًا، ثمَّ قد يتعذر علاجها. وعلى هذا تنبني مسؤوليات كبيرة وكثيرة على عاتق الحركات والأحزاب السياسيَّة. فالتجربة والممارسة الفعلية هي التي تؤكد بما لا يقبل الشكَّ أنَّهُ لا يوجد من يسمح بوصول أحزاب إسلامية إلى السلطة طالما استطاع إلى ذلكَ سبيلًا، وإن وصل حزب إلى السلطة يجب إسقاطه، والحزب الذي يخرج من السلطة لا يجوز السماح بعودته إليها... في حين أنَّهم يروجون في كل وسائل الإعلام أن الإسلاميين إذا وصلوا إلى السلطة سيكرون سلم الديمقراطية وراءهم.

الحقيقة التي يجب أن ندركها جيدًا أن المسألة ليست مسألة أزمة عارضة أو طارئة. إنَّ المجتمع الدولي والأنظمة العربيَّة والإسلاميَّة لا تقبل أصلا وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، فكيف يمكن أن تسمح بوجود حزب إسلامي ناجح في السلطة

الحرب على الإسلاميين ليست جديدة

ينبغي ألّا نظن أنَّ الحرب على العدالة والتنمية طفرة من طفرات الزمان، ولا أنَّهَا كانت بسبب نجاح حزب العدالة والتنمية في السلطة. الحقيقة التي يدركها المتابعون جيدًا أنَّ الحرب على الأحزاب الإسلامية قديمة وقديمة جدًّا.

على أيِّ حال. الحرب على الإسلام السياسي ليس وليد نجاح حزب العدالة والتنمية، ولا طموح غيرهم إلى السلطة...

وإنـما هي قديمة. بـل إن بعضهم لا يرى هذه الحرب حربًـا على هذه الأحـزاب وإنما يراها حربا على الإسلام ذاته بذريعة هذه الأحزاب والحـركات. وهذا ما يحيلنا على موضوع آخر ليس ما كُتِب فيه قليلًا، ولكنَّهُ ليس كافيًا على أيِّ حال.

إذا عدنا إلى نجم الدين أربكان وجدنا في سيرته وحدها ما يؤكد هذه الحقيقة. فبعد أن استجمع ذاته وقواه واقتربت الاستحقاقات الانتخابيـة عـام 1977م استنفر العـالم كله خوفًـا مـن فـوزه في الانتخابات. فقبل شـهر تقريبًـا مـن التحضير للانتخابـات التشريعية التركية أبدت صحيفـة لوس أنجلوس تايمز مخاوفهـا مـن احتـمال فـوز حـزب السـلامة الوطنـي بزعامة أربكان، قالـت: «إنَّ احتمال نجـاح أربـكان في الانتخابـات القريبـة في تركيا يحدث قشـعريرة وارتباكًا في الأوسـاط السياسـية التركيـة، وفي كواليس السـفارات الغربيـة في تركيـا، لأنَّ أربـكان يريـد تحويل اتجـاه تركيا عن الغرب والعودة بها من جديد إلى تراثهـا الإسـلامي والشرقـي»[28]. وفي الفـترة ذاتها كتبـت صحيفة الإيكونومسـت البريطانية: «إذا قُدِّر لحزب السَّـلامة الوطني أن يفـوز في الانتخابات القريبـة في تركيا فإنَّ الـشَّيء المثير للقلق في الغرب هـو أنَّهُ لا تزال إلى الآن فئـات كبـيرة مـن الشـعب التركي لم تسـتطع هضـم الإصلاحـات التـي جـاء بها أتاتورك»[29].

ولم يـترك الفرنسـيون الأمـر مـن دون تعليق، فقد كتبت صحيفة لوفيغارو الفرنسية «إنَّ تركيـا تقـف عـلى مفـترق طـرق، وينظر المراقبـون الغربيـون بقلـق بالغ وبتشـاؤم إلى مسـتقبل تركيا، إذ تشـير التطـورات فيها إلى بـروز نزعـة قوميـة يقودهـا حزب السـلامة الوطنـي وزعيمـه أربكان؛ لاسـترجاع تركيا لأمجاد الإمبراطورية العثمانية واسـتعادة أمجاد الإسلام»[30].

هـذه عينـة مـن المخـاوف والانطباعات مـن تجربة انتخابيَّة واحـدة. وفي هذا ما يؤكّد تأكيدًا قاطعًا أو تأكيدًا مرجحًا باحتمالية كبيرة أن أزمات حزب العدالة والتنمية اليوم ليست وليدة مصادفة، ولا حَتَّى أخطاء ارتكبها هذا الحـزب أو ذاك في قيـادة الدولـة، فغيره في

البلدان ذاتها أو أشباهها يرتكب أخطاء أكبر بألف مرة ولا يحدث مثل ذلكَ.

هذا يعيدنا إلى تجربة الجزائر عام 1991م. هذه التجربة الفريدة. ففي عام 1988م اضطر الرئيس الشاذلي بن جديد إثر المظاهرات العارمة التي اجتاحت الجزائر إلى إجراء تعديلات دستوريَّة تسمح بالتعددية الحزبية. وكان أن تمَّ تشكيل حزبين إسلاميين إثر ذلكَ اندمجا معًا بجبهة الإنقاذ بقيادة عباس مدني وعلي بلحاج. دخلت الجبهة الانتخابات البلدية عام 1991 ففازت بنسبة 70٪. وفي العام ذاته فازت في الانتخابات النيابية بنسبة 82٪. ولم يكن أمام النظام الحاكم أي مخرج لإلغاء الانتخابات إلا استقالة رئيس الجمهورية، فاستقال رئيس الجمهورية ليتم إلغاء الانتخابات. وهذا ما لم يحدث في العالم الثالث أبدًا... أن يستقيل رئيس الجمهورية لمنع الإسلاميين من الوصول إلى البرلمان لا إلى السلطة في بلد محكوم بالعسكر. وفور استقالة الرئيس وحلّ وإلغاء الانتخابات قام الجيش و في يوم واحد باعتقال 25 ألف مدني جزائري. ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتفجيرات إرهابية وألصقوا التهمة بجبهة الإنقاذ ثمَّ أعلنوا الحرب عليها.

هل أمريكا التي تآمرت هنا؟ أم هل هي إسرائيل؟ هو النظام العربي المسلم ذاته. نعم بعد ذلكَ باركت فرنسا وأمريكا والغرب الحرب الأهلية التي أعلنتها السلطة الجزائرية على الشعب والإسلاميين وراح ضحيتها أكثر من مئتي ألف إنسان، ودمار هائل في الجزائر أناف على ستة مليارات دولار...

بعد ذلكَ بسنوات غير بعيدة «فازت حركة حماس في الانتخابات التَّشريعيَّة الفلسطينيَّة التي جرت في نيسان 2006م، إذ فازت بـ76 مقعدًا مقابل 43 مقعدًا لحركة فتح التي كانت تتولى السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي شبه منفردة منذ اتفاقية أوسلو عام 1993م. جرت الانتخابات برعايةٍ دوليةٍ ومراقبةٍ دوليةٍ، وقد أشاد الجميع بالدِّيمقراطيَّة، فقالَ الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن[31]: (إنَّ الانتخابات تظهر ما تفعله الديمقراطيَّة، وأنَّ هذا شيءٌ إيجابيٌّ بالنسبة لمنطقة الشَّرق الأوسط). إلا أنَّهُ على الرَّغْمِ من ذلكَ (دعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للبقاء في السلطة)، وهذا ذاته اعتداء صريحٌ على الديمقراطيَّة[32].

كان من شبه الممتنع إعادة كرة الطريقة الجزائرية؛ لأن الملعب هنا فلسطين. وكانت من الصعوبة بمكان الانقلاب على الانتخابات؛ لأنَّ كل سياسيي العالم أشادوا بالديمقراطية التي فازت بها حماس. ولكنَّهُم في الوقت ذاته طالبوها بما لا يُطالَب به حزب فائز في الانتخابات في العالم وهو حكومة الوحدة الوطنية. وهنا بدأ مشروع الفتنة، فالحكام العرب صمتوا. «باستثناء السلطة الفلسطينيَّة التي وقفت في البداية موقف الولايات المتحدة والغرب، كما فعل

صحيفة لوفيغارو الفرنسية «إنّ تركيا تقف على مفترق طرق، وينظر المراقبون الغربيون بقلقٍ بالغ وبتشاؤم إلى مستقبل تركيا، إذ تشير التطورات فيها إلى بروز نزعة قومية يقودها حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان؛ لاسترجاع تركيا لأمجاد الإمبراطورية العثمانية»

إنَّهُ لمن الصعوبة بمكان، بل من شِبه الممتنع إن لم يكن من الممتنع تخيُّل أن الأنظمةَ الحاكمةَ في العالم الإسلامي والعربي خاصَّة؛ وريثةَ الاستعمار الأوروبي، ستتخلى عن حربها على أي نجاح للحركات والأحزاب الإسلامية في السلطة وحتى في المجتمع

أحمد قريع رئيس الحكومة الفلسطينيَّة الذي أشاد بالديمقراطيَّة التي أوصلت حماس... ولكنَّهُ سرعان ما رفض نتائج الانتخابات على الفور، وأعلن شبه انقلاب عليها في أول تعليق للسُّلطة الفلسطينية إذ أكَّد أنَّ حركة فتح، التي خسرت الانتخابات لن تشارك في الحكومة وأنها تختار المعارضة»[33].

لم يكن هذا الموقف من فتح تطبيقًا للديمقراطية، ولا إعطاء حماس فرصتها في إدارة السلطة أبدًا، وإنما كان تنفيذًا لمخطط إسقاط حماس. وكان بطريقة غير مسبوقة. «شكَّلت حماس الحكومة منفردةً، وبدأت فتح والسلطة الأمنيَّة التي تسيطر عليها فتح بمحاربة حكومة حماس، فلم تسلّمها السلطة، ولم تتح لها أيَّ صلاحية وعرقلت كلَّ قراراتها، وباشرت حماس مسؤولياتها وليس في خزائن الدولة درهمٌ واحدٌ على الإطلاق، سُرقت كلُّ الأموال وتركت حماس وحدها لتتصرف، وعندما تصرفت حماس وجلبت الأموال من التَّبرعات منعتها مصر من إدخالها، فراح مسؤولو حماس يخرجون إلى خارج فلسطين ليحملوها بأيديهم، وعندما يدخلونها إلى فلسطين تقوم الأجهزة الأمنية لفتح بمصادرتها... وبعد ذلكَ كلّه راحوا يقولون إنَّ حماس عاجزةٌ عن قيادة الدولة وتأمين الرواتب للموظفين، وتأمين المواد الغذائيَّة والأدوية والماء والكهرباء... في حين أنَّ كل ما يجلبه الحماسيون تمنع مصر والأردن إدخاله، وما يستطيعون إدخاله تصادره السُّلطة الفلسطينيَّة التي خسرت الانتخابات ولم تترك السلطة!»[34].

خاتمة

هل انتهت المسألة؟

هل ستنتهي هنا؟

إنَّهُ لمن الصعوبة بمكان، بل من شبه الممتنع إن لم يكن من الممتنع تخيّل أن الأنظمةَ الحاكمةَ في العالم الإسلامي والعربي خاصَّة؛ وريثةَ الاستعمار الأوروبي، ستتخلى عن حربها على أي نجاح للحركات والأحزاب الإسلامية في السلطة وحَتَّى في المجتمع. هؤلاء الوكلاء فكيف بأصحاب الشأن الأصلاء في محاربة الإسلام السياسي؟! أعني الساسة الغربيين ولا أعني الشعوب بالتأكيد[35].

الحقيقة التي يقررها كثيرون ولا يجدون ما يستدعي النقاش فيها هي أنَّ الحرب على الإسلام لا على الأحزاب والحركات الإسلاميَّة. عندما لم يجد الغرب ذريعة صريحة لنقل ساحة الصراع إلى الإسلام بعد الحرب الباردة اصطنع القاعدة التي لم تكن موجودة، وجعل وجودها الافتراضي عدوًّا حقيقيًّا. ليس هذا إدانة للقاعدة، كما أنَّهُ ليس مدحًا لها بطبيعة الحال. ولكنَّ طريقة وجودها تعبير عن أن الحرب -في الأصل- ضد الإسلام لا ضد الأحزاب والحركات الإسلامية، فلو لم يكن هناك أحزاب وحركات إسلامية لاصطنع الغرب ذلكَ كي يكون مسوِّغًا لسلوكاته العدوانية في محاربة الإسلام. إنه نوع من لبس القفازات لعدم لمس الضحية مباشرة في أثناء ذبحها، إنه نوعٌ من إلباس

الخصم أو العدو قناعًا قبل قتله حَتَّى يقول لذويه لم أقصده هو، وإنَّما كنت أحارب القناع؛ ظننته هو الأصلي.

مازالت الحرب مستمرة على حزب العدالة والتنمية، تحدثنا عن الجانب الاقتصادي فقط، ولكنَّ الحملة لم تكتمل بعد، هناك في الجعبة الكثير، فقد بدأت حملة اتهام الحكومة التركية بدعم الإرهاب وإقامة معسكرات لتدريب المتطرفين، وهذه الحملة آخذة في التصاعد... ولن تكون الأخيرة.

لن يتحمل ولن يقبل المجتمع الدولي ولا طغاة العرب والمسلمين أي ديمقراطية تأتي بالإسلام السياسي إلى السلطة. ولذلك على حزب العدالة والتنمية أن يدرك جيدًا ما يتربص به من تحديات. وعلى الإسلام السياسي أن يدرك إلى أين يسير؟ وأن يعرف كيف يسير؟ ولعَلَّ أخطر ما يتربص بالإسلام السياسي في العالم الإسلامي: معظمِه إن لم يكن في كله هو مسحة الغباء وسوء التخطيط وانعدام البصيرة. هذا حقيقة وليس تجنيًّا. إنهم لا يستفيدون من بداهات الإسلام في التفكير والتخطيط والعمل... ناهيكم عن وجود اختراقات من خلال ما يسمى المجموعات المتطرفة التي تدعي أنها الإسلام السياسي وما يلف هذه الجماعات من غموض في أقل تقدير، وعدم وجود مرجعيات إسلامية قادرة على إيصال الصوت المناسب بالطريقة المناسبة.

ختام القول -ولا يزال ثَمّة كثيرٌ مما يجب أن يقال-: آفة المسلمين الأساسية عدم وجود مرجعية احتكامية فعلية لا شكلية. لا يوجد دين في العالم، ولا مذهب ولا طائفة ولا حَتَّى حزب إلا وله مرجعية لها سلطة القانون وإلزامية السلطة التنفيذية في كثير من الأحيان... المسلمون وحدهم، ورُبَّما وحدهم فقط، يفتقرون إلى ذلكَ ويفتقدونه. وهذه مسألة تحتاج إلى حديث طويل ووقفات كثيرة...

المصادر والمراجع

(1)كان يلقب في الأوساط التركية "أبو السبعة أرواح"، لكثرة ما دخل المحاكم والسجون وخرج منها سالمًا، رُبَّما خلافًا لما حدث لعدنان مندريس، ولكثرة ما أسس من أحزاب سرعان ما تحاصر وتحظر. ولد 29 تشرين الأول عام 1928م، وتوفي في 11/ شباط عام 2011م. وما بينهما مسيرة طويلة معقدة تحتاج وقفة وحدها.

(2) حصل حزب الرفاه على 185 مقعدًا، وحصل حزب الطريق القويم على 135 مقعدًا، وحصل حزب الوطن الأم على 133 مقعدًا، وحصل اليسار الديمقراطي على 75 مقعدًا، وتوزعت المقاعد المتبقية وعددها (49) مقعدًا على أحزاب أخرى وعلى المستقلين.

(3) سنبين فيما سيأتي لماذا قلنا: في غفلة من عين الزمن فاز حزب العدالة والتنمية

(4) علي حسين باكير: الاقتصاد التركي؛ معجزة حزب العدالة والتنمية (بحث نت) ـ موقع حزب العدالة والتنمية ـ في 19 أيلول 2007م.

(5) م. س ـ ذاته.

(6) م. س ـ ذاته.

(7)ـ م. س ـ ذاته.

(8) م. س ـ ذاته.

(9)ـ جاسم العطاوي: نجاح اقتصادي كبير «للإسلاميين المعتدلين» صادرات»ـ جريدة الأيام ـ البحرين ـ العدد 9049 ـ السبت 18 يناير 2014م الموافق 16 ربيع الأول 1435هـ.

(10)ـ جاسم العطاوي: م.س.

)11(ـ الدكتور عزت السيد أحمد: تفجيرات أيلول وصراع الحضارات؛ الولايات المتحدة صنعت الحدث لتصنع المستقبل ـ دار إنانا ـ دمشق ـ 2003م ـ ص 204.

)12(ـ الدكتور عزت السيد أحمد: تفجيرات أيلول وصراع الحضارات ـ ص 205.

)13(مشهد هذا اللقاء منشور على اليوتيوب بعنوان: التلفزيون السوري يحذر من أن الإسلاميين سيحررون القدس ـ بتاريخ 13/1/2013م. وهذا

هو رابط اللقاء: http://www.youtube.com/watch?v=zUnZh43ptPE.

(14)المقطع منشور على اليوتوب بعنوان: وليد المعلم يحذر من خطورة قيام دولة الخلافة الإسلامية في سوريا ـ بتاريخ 24/ 6/ 2013م. وكذلكَ بعنوان: وليد المعلم يحذر السعودية والأردن إذا سقط بشار ستعود الخلافة الإسلامية الى سوريا ـ بتاريخ 2/ 9/ 2013م. وهذا رابط المشهد: http://www.youtube.com/watch?v=_cc29II2VEA&feature=youtu.be.

(15) تصريح تداولته مختلف وسائل الإعلام ـ راجع الوكالة السورية للأنباء ـ 1/ 6/ 2013م.

(16) أحمد يوسف: أحداث تقسيم بين التهويل والواقع – موقع رصد ـ 9/ 6/ 2013م.

)17(ـ لا يتبنى كاتب البحث أي دفاع أو هجوم على المتهمين بالفساد. الفاسد فاسد مهما كان انتماؤه أو ولاؤه، والبريء بريء مهما كان انتماؤه وولاؤه.

)18(ـ باحث في مركز إرلنچن لدراسة الإسلام والقانون في أوروبا.

(19) الدكتور محمود جرابعة: أي مستقبل ينتظر حزب العدالة والتنمية التركي؟ ـ ضمن جريدة الاقتصادية ـ الرياض ـ العدد 7412 ـ الأحد 24/ 3/ 1435هـ الموافق لـ 26/ 1/ 2014م.

)20(جو حمّورة: إذا صمد أردوغان؛ ماذا عن الاقتصاد التركي؟ ـ الاقتصادية الإلكترونية ـ الاثنين 9/ 1/ 2014م.

)21(ـ مراسل الشرق الأوسط بإسطنبول: تراجع سعر الليرة التركية يعزز المخاوف من أزمة مشابهة لأزمة 2001م ـ ضمن صحيفة الشرق الأوسط ـ لندن ـ العدد 12844 ـ الاثنين 26 ربيع الاول 1435 هـ الموافق لـ 27 يناير 2014م.

-22ـ جو حمّورة: إذا صمد أردوغان؛ ماذا عن الاقتصاد التركي؟ ـ الاقتصادية الإلكترونية ـ الاثنين 9/ 1/ 2014م.

23ـ مراسل الشرق الأوسط باستطنبول: تراجع سعر الليرة التركية يعزز المخاوف من أزمة مشابهة لأزمة 2001م ـ ضمن صحيفة الشرق الأوسط ـ لندن ـ العدد 12844 ـ الاثنين 26 ربيع الاول 1435 هـ الموافق لـ 27 يناير 2014م.

24 جو حمّورة: إذا صمد أردوغان؛ ماذا عن الاقتصاد التركي؟ ـ الاقتصادية الإلكترونية ـ الاثنين 9/ 1/ 2014م.

25ـ الدكتور محمود جرابعة: أي مستقبل ينتظر حزب العدالة والتنمية التركي؟ ـ ضمن جريدة الاقتصادية ـ الرياض ـ العدد 7412 ـ الأحد 24/ 3/ 1435هـ الموافق لـ 26/ 1/ 2014م.

26 ـ المرجع السابق.

27 ـ المرجع السابق.

28 ـ جريدة القبس ـ الكويت ـ عدد 20/ 4/ 1977م.

29 ـ جريدة القبس ـ الكويت ـ عدد 20/ 4/ 1977م.

30 ـ جريدة القبس ـ الكويت ـ عدد 20/ 4/ 1977م.

31 ـ جاء هذا الكلام في مؤتمر صحافي خاص بالانتخابات في البيت الأبيض يوم الخميس 27/ 4/ 2006م.

32ـ الدكتور عزت السيد أحمد: بشرية عمياء عوجاء ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ 2009م ـ ص 43.

33 ـ المرجع السابق ـ ص 44.

34 ـ المرجع السابق ـ ص 44 ـ 45.

35 ـ التمييز في هذا الشأن بَيْنَ الشعوب الغربية والسياسة الغربية تجاه العالم الإسلامي أمر يستحق وقفة مطولة، كانت لنا وقفة معها من زاوية من الزوايا في كتابنا: تفجيرات أيلول وصراع الحضارات.